تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الجمعة 15 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م • السنة الثالثة | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 746 | عدد الصفحات 17

متى تطلق البورصة دراسة شاملة لتحرير التداولات من العطل

أسواق عالمية تدرس فتح نوافذ التداول 24 ساعة

بورصة الكويت تتمتع بكافة المقومات للتشغيل لفترات أطول

في الوقت الذي تسعى فيه أسواق مالية عالمية نحو دراسة التحول إلى نظام التداول المفتوح على مدار 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع أبرزهم بورصة نيويورك وبورصة ناسدك ومجموعة «لندن ستوك إكستشنج» الكثر إهتماماً بتقييم إمكانية تطبيق نظام التداول على مدار الأربع وعشرين ساعة استجابة للطلب المتزايد من صغار المستثمرين، هل تبادر بورصة الكويت في ظل شهية المستثمرين المنفتحة على الاستثمار والرغبة المتنامية والسيولة العالية وحيوية السوق ، في أن تطلق دراسة واسعة وشاملة لكل أطراف المنظومة تقيس وتدرس من خلالها عدة خيارات أقلها بشكل أولي تحرير البورصة من العطل الرسمية على أقل تقدير بحيث يتم فصلها عن تلك العطل كخطوة أولية مبدئية ثم تنتقل لمرحلة أبعد من ذلك تدريجياً تضمن إتاحة السوق مفتوحاً لفترات أطول .

السوق الكويتي محل إهتمام مستثمرين أجانب أفراد ومؤسسات ومؤخراً طرق الباب بنوك استثمار عالمية رائدة أبرزهم بلاك روك أكبر كيان إدارة أصول متنوعة في العالم وجولدمان ساكس وبلاكستون رائد إدارة الأصول البديلة بجانب تواجد استثماري واسع غير مباشر لكيانات استثمارية عملاقة .

مراقبون واقتصاديون يطالبون بضرورة أن يتم وضع بورصة الكويت على سكة العالمية عبر إطلاق دراسات تستهدف فتح أفاق تحاكي الأسواق العالمية ومتطلبات المستثمرين الأجانب .

خطوة دراسة فتح الأسواق أطول فترة مواكبة للأسواق العالمية يمكن أن تسبق بها بورصة الكويت كافة أسواق المنطقة ، ولماذا لا يكون لها السبق والمبادرة في هكذا خطوة في ظل تطور تقني وتكنولوجي يضمن تحقيق أي طموحات وتطلعات .

بورصة الكويت تعتبر من أعلى الأسواق جاذبية نظراً للعوائد العالية وقوة ومتانة القطاع المصرفي الذي يعد عامل الجذب الأول للاستثمارات الأجنبية وشرائح راغبة في الاستثمار أفراد ومؤسسات ، وتنامي الشركات التشغيلية في السوق وكذلك زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية على كل المستويات من صناديق سيادية وأفراد ومؤسسات وصناديق تتبع مؤشرات عالمية وجميعها عوامل محفزة لفصل البورصة عن العطل ثم زيادة فترات التداول وهي خطوات يجب أن تكون محل إهتمام خصوصاً بعد خصخصة البورصة ، لإبرز فوائد الخصخصة هي التغيير والسوق حتى الأن يحتاج مزيد من الخطوات والمبادرات النوعية غير التقليدية.

محمد سعود العصيمي

بورصة الكويت
BOURSA KUWAIT

الأسباب والدوافع

- ارتفاع التعاملات من جانب المستثمرين الأفراد وصغار المستثمرين و تزايد إقبال الأفراد على التداول الرقمي في أي وقت يمكن أن يملأ مساحات طويلة لفترات التداول الممكن إتاحتها من أي بقعة في العالم .
- المنافسة العالمية ومحاكاة أسواق المال العالمية ومواكبة التطورات مبكراً قبل الأخرين وكذلك محاكاة أسواق العملات الرقمية التي تعمل بلا توقفت تحتم إطلاق أكثر من دراسة وليس دراسة واحدة.
- التكنولوجيا الرقمية تلبي تلك المتطلبات وتضمن
- المرونة والسرعة وتلبية الحاجة إلى التسوية الفورية للصفقات خارج ساعات العمل الرسمية .
- السيولة متوافرة بقوة وتمديد زمن التداول يتحول إلى ميزة جاذبة للسيولة الخاملة وترفع من أحجام التداول وتحقق عوائد كبيرة لكل الأطراف.
- التكلفة التشغيلية في ظل التكنولوجيا المتطورة لا سيما أدوات الذكاء الإصطناعي المتوقع أن تلغي صناعة إدارة الأصول مستقبلاً عبر برمجيات تدير الأوامر، يمكنها أن تخفض التكلفة التشغيلية إلى أدنى مستوى عبر توفير طاقات رقمية وتقنية لمراقبة الأسواق بلا انقطاع.
- التنظيم المالي والرقابة القانونية والتسوية المصرفية والتشريعات المرنة القائمة يمكنها أن تستوعب بكفاءة هكذا تحولات .

أبرز المؤسسات الاستثمارية العالمية المكشوفة على الكويت

- **بلاك روك (BlackRock):** من أكبر المؤسسات العالمية التي لها استثمارات وحضور في السوق الكويتي.
- **غولدمان ساكس (Goldman Sachs):** تعزز حضورها الاستثماري والمؤسسي في بورصة الكويت بحضور قوي .
- **بلاكستون (Blackstone):** أكبر شركات إدارة الأصول البديلة عالمياً وتستهدف من تواجدها تطوير شراكاتها الممتدة لعقود مع الكويت ودعم خطط التنوع الاقتصادي.
- **جي بي مورغان (JPMorgan):** تستهدف الأسهم القيادية وخصوصاً القطاع المصرفي.
- **مورغان ستانلي (Morgan Stanley):** تتابع الصناديق التابعة لمؤشرات الأسواق الناشئة في البورصة.
- **الصندوق النرويجي (Norges Bank):** يدير حصصاً واستثمارات في أصول كويتية بارزة .
- **صناديق واستثمارات أخرى خيلجية وعربية** متنوعة لها ملكيات متباينة في السوق .

أبرز فوائد التداول على مدار الساعة

1. المرونة الكاملة وحرية الاستثمار حيث يتيح هكذا نظام للمتداولين اختيار الأوقات التي تناسب جدول أعمالهم اليومي بحرية تامة.
2. اغتنام الفرص حيث يسهل تفاعل المستثمر مع البيانات الاقتصادية والأخبار العاجلة فور صدورها بغض النظر عن التوقيت المحلي.
3. استمرارية دوران السيولةحيث يمنح فتح الأسواق لأطول فترة ممكنة حركة مستمرة للأسواق .
4. تقليل جمود أموال المستثمرين وتكافح ثقافة البيع والتخارجات قبل العطل الطويلة والتي تنتشر بقوة في السوق المحلي ويكون انعكاسها سلبياً على الأول والرهونات.

الدولي : 60 مليون دينار استثمارات في الأوراق المالية

كشفت البيانات التفصيلية لبنك الكويت الدولي تحسن الدخل غير التمويلي ، حيث ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 30% مدفوعة بنشاط الأعمال وتحست الأداء عبر القطاعات الرئيسية .

وكشفت البيانات عن ارتفاع المحفظة التمويلية للبنك بقيمة 360 مليون دينار كويتي والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمة 60 مليون دينار ، كما ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة 10% بقيمة 402 مليون دينار لتصل إلى 4.60 مليار دينار.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يتراجع 0.20% بضغط من قطاع البنوك والسيولة تتجاوز 5 مليار ريال

أنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) جلسة نهاية الأسبوع على انخفاض طفيف بنسبة 0.20%، ليفقد 21.97 نقطة ويغلق عند مستوى 11,237.93 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوق عدد الشركات الرابحة التي بلغت 143 شركة مقابل تراجع 115 شركة، فيما استقرت أسهم 12 شركة دون تغيير، وسط تدفقات نقدية بلغت قيمتها الإجمالية 5.080 مليار ريال.

اتسم نطاق التداول خلال الجلسة بالتذبذب المحدود، حيث افتتح المؤشر عند مستوى 11,267.58 نقطة، ووصل إلى أعلى نقطة له عند 11,293.9 نقطة، قبل أن يتراجع ليسجل أدنى مستوى خلال الجلسة عند 11,235.53 نقطة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 250,253,146 سهماً.

وعلى صعيد أداء القطاعات، ضغط قطاع البنوك على المؤشر العام بتراجعه بنسبة 0.66% وبسيولة تجاوزت مليار ريال، كما انخفض قطاع المنتجات المنزلية والشخصية بنسبة 0.82%. في المقابل، تصدر قطاع إنتاج الأغذية الارتفاعات بنسبة 1.43%، تلاه قطاع السلع الرأسمالية بنسبة 0.86%، ثم قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 0.68%.

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، قفز سهم نسيج بنسبة 9.98% ليصل إلى 17.86 ريال، وذلك تزامناً مع إعلان الشركة عن موافقة الجمعية العامة غير العادية على

زيادة رأس مالها، وإعلان تداول السعودية عن احتساب نسبة التذبذب للسهم على أساس سعر 16.24 ريال.

كما ارتفع سهم عناية بنسبة 5.55%، وسهم نايس ون بنسبة 5.40%، وتكافل الراجحي بنسبة 5.05%.

أما الأسهم الأكثر انخفاضاً، فقد تصدرها سهم الكثيري بتراجع قدره 3.94%، تلاه سهم أسيج بنسبة 3.77%، ثم كيمانول بنسبة 2.81%.

كما تراجع سهم المعمر لأنظمة المعلومات (ام آي اس) بنسبة 2.38% ليغلق عند 304 ريال، رغم إعلان الشركة عن حصولها على تسهيلات ائتمانية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن حيث نشاط السيولة، تصدر سهم مصرف الراجحي القائمة بقيمة تداولات بلغت 468.67 مليون ريال مع تراجع سعره بنسبة 1.01%، وجاء سهم أرامكو السعودية ثانياً بسيولة بلغت 214.75 مليون ريال مع استقرار سعره عند 26.1 ريال.

وفي نشاط الكميات، حل سهم الكثيري أولاً بتداول 13.75 مليون سهم، ثم سهم أمريكانا بكمية 8.37 مليون سهم.

وشهدت الجلسة عدة إفصاحات وأخبار جوهرية، حيث أعلنت المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج) عن توقيع ملحق لاتفاقية اكتتاب مع شركة ديار العربية للاستثمار لزيادة رأس مالها، فيما أعلنت شركة أسمنت نجران عن نتائج اجتماع جمعيتها العامة العادية.

كما أصدرت تداول السعودية موافقات لصناع سوق جدد، شملت شركة الأهلي المالية على العقود المستقبلية، ومورغان ستانلي السعودية على أسهم شركة صدر للخدمات اللوجستية.

وفيما يخص الأرقام القياسية، سجلت أسهم مدينة المعرفة والأهلي ريت 1 مستويات إغلاق إيجابية مقارنة بأسعارها خلال 52 أسبوعاً، حيث ارتفع سهم مدينة المعرفة بنسبة 2.41% ليصل إلى 19.15 ريال.

وفي المقابل، سجل سهم نسيج قاعاً تاريخياً جديداً عند مستوى 17.86 ريال بعد تعديلات زيادة رأس المال، رغم تصدره الارتفاعات السعرية اليومية بالنسبة القصوى. كما شهدت أسهم بنك البلاد (بي اس اف) ودار الأركان تراجعات طفيفة رغم بقائها قرب مستويات عليا لـ 52 أسبوعاً.

4 مليارات درهم مكاسب سوقية لبورصة دبي خلال أسبوع

أغلق مؤشر سوق دبي المالي تعاملات الأسبوع الجاري، الذي اقتصر على 4 جلسات، عند مستوى 5882.63 نقطة، مقارنة بـ 5856.55 نقطة في الأسبوع الماضي، مسجلاً ارتفاعاً قدره 26.08 نقطة بنسبة نمو بلغت نحو 0.45%.

وسجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة 961.406 مليار درهم بنهاية الأسبوع الجاري، مقارنة بـ 957.312 مليار درهم في الأسبوع الماضي، محققةً مكاسب بقيمة 4.094 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت نحو 0.43%.

وبلغت قيمة التداول الإجمالية خلال الأسبوع 2.435 مليار درهم، بينما بلغ حجم التداول الإجمالي 742.249 مليون سهم، ووصل إجمالي عدد الصفقات إلى 61,397 صفقة.

وعلى صعيد الأسهم المدرجة، بلغ عدد الأسهم المرتفعة 27 سهماً، بينما تراجعت أسعار 18 سهماً، واستقرت أسعار 19 سهماً دون تغيير.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم شركة الأغذية المتحدة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الأسبوع مغلقاً عند مستوى 12.30 درهم وبنسبة مكاسب بلغت 10.61%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم شركة دبي للمرطبات قائمة الأسهم الأكثر، مغلقاً عند مستوى 29.46 درهم وبنسبة انخفاض بلغت 6.06%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

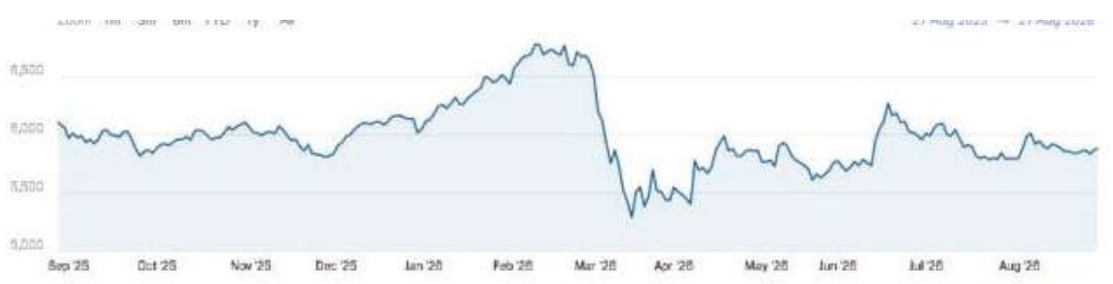

أداء قطاعات السوق

غلبت المكاسب على أداء القطاعات في سوق دبي المالي خلال الأسبوع بصدارة قطاع الصناعات الذي ارتفع بنسبة 1.87%، مقابل تراجع قطاع المواد الأساسية الذي انخفض بنسبة 1.04%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

جدير بالذكر، أعلنت هيئة سوق المال، في وقت سابق، أنه استناداً إلى التعميم الصادر عن الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية رقم (11) لسنة 2026 بشأن عطلة المولد النبوي الشريف لعام 1448 هـ، فقد تقرر وبعد التشاور والتنسيق مع كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي، تعطيل الأسواق المالية بالدولة يوم الجمعة الموافق 28 أغسطس 2026، على أن تستأنف التداولات بالأسواق يوم الإثنين الموافق 31 أغسطس 2026.

بورصات خليجية

بورصة أبوظبي : مكاسب بقيمة 176 مليون درهم في 4 جلسات

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأسبوع الجاري، الذي اقتصر على 4 جلسات، عند مستوى 10044 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.4% تعادل 40 نقطة مقارنة بمستوى 10004 نقاط في الأسبوع الماضي.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة 2.920.267 تريليون درهم بنهاية الأسبوع الجاري، مقابل 2.920.091 تريليون درهم في الأسبوع الماضي، مسجلة مكاسب بقيمة 176 مليون درهم.

وسجلت القيمة الإجمالية لتداولات الأسبوع الجاري 4.579 مليارات درهم، موزعة على 1.493 مليار سهم، من خلال تنفيذ 93,769 صفقة.

على صعيد أداء الأسهم، ارتفعت أسعار 57 شركة، بينما تراجعت أسعار 49 شركة، واستقرت أسعار 27 شركة دون تغير.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم شركة الشارقة لأسمنت والتنمية الصناعية قائمة الأكثر ارتفاعاً بنسبة صعود بلغت 16.92% ، ثم سبيس 42 بنسبة 9.30%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم شركة عمان والإمارات الاستثمار القابضة قائمة الأسهم المتراجعة بنسبة هبوط بلغت 14.11%، تلتها ريسبونس بلس القابضة بانخفاض 9.33%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

أداء قطاعات السوق

شهد أداء قطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الأسبوع تبايناً واضحاً؛ إذ تصدر مؤشر العقارات القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة صعود بلغت 1.42% ، فيما سجل مؤشر الطاقة التراجع الأعلى بين القطاعات منخفضاً بنسبة 2.59%،

بورصة البحرين : قطاعي الاتصالات والمال يقودان المؤشر للتراجع

أنهت بورصة البحرين تعاملاتها أمس ، على تراجع بضغط قطاعات المال والاتصالات والمواد الأساسية والسلع الاستهلاكية الأساسية.

وانخفض المؤشر العام بنسبة 0.09%، إلى مستوى 1941 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.4 مليون سهم، بقيمة 657.49 ألف دينار، توزعت على 128 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً، سهم بنك البحرين الإسلامي بـ1.41%، تلاه سهم مجموعة ترافكو بـ0.39%، وسهم بنك جي إف إتش 0.38%، وسهم بيبون 0.22%، وسهم ألمنيوم البحرين 0.11%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 1.14 مليون سهم بسعر 0.22 دينار للسهم، تلاه سهم بنك البحرين الوطني بتداول 288.13 ألف سهم بسعر 0.529 دينار للسهم.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 746 • الجمعة 14 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م
aleqtisadyah.com

بورصة قطر تغلق تعاملاتها على مكاسب بنسبة 0.23%

أنهت بورصة قطر تعاملات اليوم الخميس مرتفعة، بدعم نمو 5 قطاعات، وسط تحسن بالسيولة والكميات.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.23% أو 22.19 نقطة ليختتم التعاملات بمستوى 9876.29 نقطة، وذلك عن مستواه في إغلاق أمس الأربعاء.

قفزت قيمة التداول الإجمالية اليوم إلى 1.22 مليار ريال، مقابل 330.38 مليون ريال بالأمس، وارتفعت الكميات عند 203.98 مليون سهم مقارنة بـ135.84 مليون سهم في الجلسة السابقة، بينما انخفض عدد الصفقات إلى 22.28 ألف صفقة علماً بأنه كان يبلغ 23.65 ألف صفقة بالأمس.

يُشار إلى أن تداولات اليوم شملت تنفيذ 6 صفقات خاصة بـ273.13 مليون ريال، فيما بلغت قيمة تداول البورصة دون تلك الصفقات 697.21 مليون ريال.

وشهدت الجلسة ارتفاعاً بأداء 5 قطاعات في صدارتها العقارات بنحو 1.07%، بينما انخفض قطاعا البنوك والخدمات المالية والاتصالات بنسبة 0.19% للأول و0.08% للثاني.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع أداء 39 سهماً على رأسها «الخليج الدولية» بـ6%، بينما تراجع 13 سهماً في مقدمتها «مقدام» بنحو 1.61%، واستقر سعر 5 أسهم.

بورصات عالمية

«نيكاي» يتراجع بضغط من أسهم الرقائق

توبكس يسجل ارتفاعاً طفيفاً بدعم القطاع المصرفي

أغلق مؤشر نيكاي الياباني على تراجع اليوم الخميس بعدما تخلى عن مكاسبه المبكرة، متأثراً بانخفاض سهم أدفانتست الموردة لشركة إنفيديا، في حين سجل مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً ارتفاعاً طفيفاً بدعم من عمليات اقتناص أسهم القيمة.

وانخفض نيكاي بنسبة 0.2% إلى 66131.98 نقطة بعد أن ارتفع خلال الجلسة بما يصل إلى 1%، بينما صعد توبكس بنسبة 0.15% إلى 4117.22 نقطة.

واستهل نيكاي التداولات على ارتفاع بدعم من مكاسب سهم إنفيديا التي قاربت 5% في التعاملات الممتدة، عقب توقعات بأن تقفز إيرادات الشركة الأميركية المصنعة للرقائق بنسبة 70% خلال السنة المالية المقبلة.

إلا أن المؤشر تحول إلى التراجع بعدما تخلى سهم أدفانتست عن مكاسبه لينهي الجلسة منخفضاً 3.05%، مسجلاً أكبر ضغط سلبي على نيكاي.

وقال كازواكي شيمادا، كبير المحللين في شركة إيواي كوزمو للأوراق المالية، إن الأسواق لا تزال حذرة بشأن شراء أسهم شركات الرقائق الإلكترونية بعد المكاسب الحادة التي حققتها خلال النصف الأول من العام، مشيراً إلى أن ارتفاع مؤشر توبكس يعكس في المقابل قوة معنويات المستثمرين وتحول السيولة نحو أسهم القيمة.

وسجل المؤشر الفرعي لقطاع البنوك مكاسب، إذ ارتفع سهم ميتسوبيشي يو إف جيه فاينانشال غروب بنسبة 0.81%، وصعد سهم سوميتومو ميتسوي فاينانشال غروب بنسبة 0.92%.

كما ارتفع سهم فوجيكورا المصنعة لكابلات الألياف الضوئية بنسبة 3.68%، وسهم فوروكاوا إلكتريك بنسبة 4.71%، فيما قفز سهم كيوكسيا المتخصصة في صناعة شرائح الذاكرة بنسبة 5%.

ومن بين أكثر من 1500 سهم متداولة في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو، ارتفع 45% من الأسهم، مقابل تراجع 49%، فيما استقرت 4% دون تغيير.

الأسواق العالمية تستقر وإنفيديا تقود مكاسب التكنولوجيا

استقرت الأسواق العالمية، أمس بعد أن عززت توقعات إنفيديا القوية للنمو أسهم التكنولوجيا، فيما كبح عدم اليقين الجيوسياسي وبيانات التضخم الأمريكية المرتفعة التداولات في قطاعات أخرى. وارتفعت أسهم التكنولوجيا الأوروبية 1.3%، بينما تراجع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي طفيفاً، واستقر مؤشر إم إس سي آي العالمي للأسهم. وصعدت أسهم إنفيديا في فرانكفورت 6% بعد توقعها قفزة 70% في الإيرادات للسنة المالية المنتهية في يناير 2028، متجاوزة توقعات المحللين رغم استمرار نقص مكونات الذاكرة.

وارتفع مؤشر إم إس سي آي لأسهم آسيا والمحيط الهادئ 0.3% لليوم الثالث تواليا، بينما صعد مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي 1.5% بعد رفع بنك كوريا الفائدة 25 نقطة أساس إلى 3% كما كان متوقعاً. وتراجعت عقود خام برنت 1.1% إلى 86.8 دولار للبرميل في طريقها لرابع يوم من الخسائر مع استعداد رئيس وزراء قطر لزيارة طهران لإحياء المحادثات بين واشنطن وإيران. وصعد الذهب طفيفاً إلى 4598 دولار للأونصة، بينما ارتفع البيتكوين 0.5% إلى 78,802 دولار، مستفيدين من تجدد مخاوف تآكل الدولار بعد تدخل وزارة الخزانة الأمريكية في أسواق السندات الأسبوع الماضي.

العقود الآجلة للأسهم الأمريكية بدعم حماس المستثمرين للذكاء الإصطناعي

ارتفعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية في التعاملات الآسيوية بعد أن جددت نتائج شركة «إنفيديا» الفصلية الإيجابية حماس المستثمرين للذكاء الاصطناعي، في حين يترقب المستثمرون مؤتمر»جاكسون هول» الاقتصادي بحثًا عن مؤشرات حول مسار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وصعدت العقود الآجلة لمؤشر "ستاندرد آند بورز 500" بنسبة 0.3% إلى 7710.75 نقطة، في حين ارتفعت العقود الآجلة لمؤشر "ناسداك 100" بنسبة 0.5% إلى 29442.75 نقطة بحلول الساعة 2:29 صباحاً بتوقيت شرق الولايات المتحدة (6:29 صباحًا بتوقيت جرينتش). وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر "داو جونز" بنسبة طفيفة بلغت 0.2% إلى 53628.00 نقطة.

وارتفعت أسهم شركة "إنفيديا" بنسبة تقارب 5% في التداولات المسائية عقب أن أعلنت أكبر شركة في العالم عن إيرادات ربع سنوية تجاوزت ضعف إيرادات العام الماضي، في حين قفزت إيرادات مراكز البيانات بنسبة 117%.

كما عززت توقعات "إنفيديا" استمرار قوة الإنفاق على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، إذ تتوقع الشركة نمواً في الإيرادات بنحو 70% للسنة المالية 2028.

وقدّمت هذه النتائج دعمًا جديدًا لقطاع التكنولوجيا بشكل عام، الذي واجه ضغوطًا في الجلسات الأخيرة نتيجة ارتفاع عائدات السندات والمخاوف من أن التقييمات المرتفعة لا تترك مجالًا كبيرًا لخيبات الأمل في الأرباح.

وجاء هذا الارتفاع في الأرباح بعد أن أغلقت "وول ستريت" على انخفاض طفيف يوم الأربعاء، إذ جلل المستثمرون أحدث بيانات التضخم.

وأغلق مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" أمس الأربعاء منخفضاً بنسبة 0.02%، في حين انخفض مؤشر "ناسداك" المركب بنسبة 0.1%، وتراجع مؤشر "داو جونز" الصناعي بنسبة 0.2%، ما يعكس حذر المستثمرين قبل إعلان نتائج "إنفيديا".

وارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بنسبة 3.7% في يوليو/تموز مقارنة بالعام السابق، متجاوزًا تقديرات الاقتصاديين البالغة 3.6%.

ارتفعت الأسعار بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر السابق، في حين كانت التوقعات تشير إلى زيادة بنسبة 0.1%.

وأبقت هذه البيانات التوقعات بشأن السياسة النقدية غير واضحة قبيل الكلمة التي سيلقيها كيفن وارش، عضو مجلس الاحتياطي الفيدرالي، في ندوة "جاكسون هول" الاقتصادية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 746 • الجمعة 14 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م
aleqtisadyah.com

الأسهم الآسيوية ترتفع لليوم الثالث على التوالي بعد تفوق «إنفيديا»

ارتفعت الأسهم في مستهل جلسة التداول بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ اليوم الخميس، مدعومةً بتجاوز أحدث تقرير لأرباح شركة «إنفيديا» للتوقعات، ما عزز أسهم الشركات المصنعة لمعدات التكنولوجيا وأعاد الثقة للمستثمرين، وذلك بعد أن أظهرت بيانات صدرت الليلة الماضية أن مقياس التضخم الأمريكي المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي لا يزال يسجل مستويات مرتفعة.

وصعد مؤشر "إم إس سي آي" الأوسع لأسهم آسيا والمحيط الهادئ باستثناء اليابان بنسبة 0.7%، متجهاً نحو تسجيل مكاسب لليوم الثالث على التوالي، وذلك عقب إعلان "إنفيديا" عن تضاعف إيراداتها الفصلية وتوقعاتها بأن تتجاوز إيرادات الربع الثالث تقديرات "وول ستريت". وقفزت أسهم الشركة المصنعة لرقائق الذكاء الاصطناعي بنسبة 4.7% في تعاملات ما بعد الإغلاق، ما دفع العقود الآجلة المصغرة لمؤشر "ستاندرد آند بورز 500" للارتفاع بنسبة 0.4%.

وقال كريس ويستون، رئيس الأبحاث لدى"بيبرستون" في ملبورن إن الشركة تتمتع بوضع مالي قوي للغاية ومزدهر. وسيجعل هذا الأمر الناس يتساءلون: "ما الذي فاتني؟» إنها قصة إيجابية للغاية، ومن المرجح أن تجني الشركات التي تزود «إنفيديا» عبر سلسلة التوريد ثمار ذلك اليوم.

وفي كوريا الجنوبية، ارتفع مؤشر "كوسبي" بنسبة 1.5%، مقلصاً مكاسبه الأولية عقب رفع بنك كوريا المركزي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3%، وهو ما جاء متماشياً مع توقعات السوق التي رجحت هذا الرفع بفارق ضئيل. كما ارتفعت الأسهم التايوانية بنسبة 0.9%، في حين تراجع مؤشر "نيكي 225" بنسبة 0.4%.

وسجلت أسهم "وول ستريت" ارتفاعاً طفيفاً الليلة الماضية، إذ أغلق مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" دون تغيير يذكر، وذلك بعد ارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 0.2% في يوليو/تموز مقارنة بالشهر السابق، عقب انخفاضه بنسبة 0.1% في الشهر الذي سبقه.

ويرى محللون في بنك "سوسيتيه جنرال" أن تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي لشهر يوليو/تموز يبدو متماشياً إلى حد كبير مع التوقعات، إلا أن التفاصيل أظهرت اتجاهاً أقوى. وبالتالي، يبدو مشهد التضخم أكثر قوة نوعاً ما مع اقتراب اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في سبتمبر/أيلول. وتراجعت عائدات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 1.5 نقطة أساس إلى 4.647%، وذلك في ظل ترقب الأسواق لكلمة رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارش في "جاكسون هول" بولاية وايومنج غداً الجمعة، بحثاً عن مزيد من المؤشرات حول مسار أسعار الفائدة الأمريكية.

وتراجع خام برنت بنسبة 0.7% ليصل إلى 87.20 دولاراً للبرميل، إذ يتجه الخام القياسي لتسجيل انخفاض لليوم الرابع على التوالي، تزامناً مع استعداد رئيس الوزراء القطري لزيارة طهران يوم الخميس في مسعى لإعادة إطلاق محادثات السلام بين الولايات المتحدة وإيران.

وقال محللو "ويستباك" إن أسعار النفط الخام واصلت تراجعها التدريجي، رغم استمرار حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن إدارة مضيق هرمز ووضع إمدادات النفط العالمية حالياً، لا سيما في ظل تجدد تهديدات التصعيد من جانب بوتين في الحرب الروسية الأوكرانية.

واستقر مؤشر الدولار الأمريكي، الذي يقيس قوة العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات- عند مستوى 99.12، وهو مستوى قريب من أعلى مستوياته المسجلة خلال الأسبوع الماضي.

وارتفع الذهب بنسبة 0.7% إلى 4,624.14 دولار للأوقية بعد تراجعه أمس الأربعاء. وفي أسواق العملات المشفرة، صعدت عملة "بيتكوين" بنسبة 0.8% إلى 79,043.18 دولار، في حين ارتفعت عملة "إيثر" بنسبة 1.3% إلى 2,504.96 دولار.

وتستفيد هذه الأصول الثلاثة من عودة الزخم لما يُعرف بصفقات التحوط ضد انخفاض قيمة الدولار، وذلك في أعقاب تدخل وزارة الخزانة الأمريكية في أسواق السندات الأسبوع الماضي.

أسهم التكنولوجيا تدعم المؤشر الأوروبي وسط تفاؤل بفتح مضيق هرمز

استقرت الأسهم الأوروبية إلى حد كبير اليوم الخميس، إذ عوضت المكاسب التي حققتها أسهم التكنولوجيا عقب نتائج وتوقعات شركة إنفيديا الأميركية ضعف أداء قطاعات السلع الاستهلاكية والكيماويات والسيارات.

وتراجع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنسبة 0.07% إلى 655.95 نقطة بحلول الساعة 07:09 بتوقيت غرينتش، بعدما حدت خسائر عدد من القطاعات الرئيسية من تأثير الصعود الذي شهدته أسهم التكنولوجيا.

وجاء الدعم من شركة إنفيديا، التي توقعت نمو إيراداتها بنسبة 70% خلال السنة المالية المقبلة، في إشارة إلى استمرار الطلب القوي على تقنيات الحوسبة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وتصدر المؤشر الفرعي لقطاع التكنولوجيا مكاسب القطاعات الأوروبية بارتفاع 1.5%، مدعوماً بصعود أسهم شركات إيه.تي آند إس، وتكنوبروب، وكومبيوترسنتر بنسب تراوحت بين 4.3% و4.9%.

في المقابل، تراجعت قطاعات السلع الشخصية والمنزلية والكيماويات والسيارات بنسب تراوحت بين 0.7% و0.9%، ما قلص المكاسب التي حققتها السوق بدعم من أسهم التكنولوجيا.

وعلى صعيد التطورات الجيوسياسية، من المقرر أن يزور رئيس الوزراء القطري طهران اليوم الخميس في إطار جهود دبلوماسية لإحياء الحوار، بعدما تبادلت الولايات المتحدة وإيران الاتهامات بشأن تعهد واشنطن بتشديد الضغوط الاقتصادية على طهران عبر استهداف شركائها التجاريين بالعقوبات.

كما تراجعت أسعار النفط بأكثر من دولار للبرميل، مواصلة خسائرها، وسط توقعات بأن تسهم المحادثات بين إيران وقطر في تهدئة التوترات وفتح مضيق هرمز، بما يقلل من مخاطر تعطل الإمدادات الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط.

الربحية أم النمو..

ما الذي تبحث عنه تمويلات الفينتك؟

قد تستخدم تطبيقاً للدفع أو تحويل الأموال أو إدارة استثماراتك يومياً، لكنك ربما لا تدرك أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل هذه الخدمات من الداخل، حيث تجاوزت استثمارات رأس المال الجريء في القطاع 13 مليار دولار، رغم انخفاض عدد الصفقات بنحو 20% سنوياً.

في هذا الملف سنوضح أين تتجه أموال المستثمرين، وكيف تستعد الشركات لعصر قد تُجري فيه الأنظمة الذكية المعاملات نيابة عنك، ولماذا أصبحت العملات المستقرة والبنية التحتية للمدفوعات من أبرز ساحات المنافسة المالية المقبلة.

وبحسب تقرير صادر عن شركة بيانات الأسواق الخاصة «PitchBook»، بلغت قيمة صفقات رأس المال الجريء في قطاع التكنولوجيا المالية عالمياً 13.3 مليار دولار خلال الربع الثاني، بزيادة 37% على أساس سنوي و28% مقارنة بالربع السابق.

لكن هذا النمو لا يعكس توسعاً شاملاً في السوق؛ إذ انخفض عدد الصفقات إلى 461 صفقة، بتراجع 20% سنوياً و19% فصلياً.

ويعني ذلك أن المستثمرين يوجهون مبالغ أكبر إلى عدد أقل من الشركات، مع تركيز واضح على النماذج التي توظف الذكاء الاصطناعي أو تمتلك بنية تحتية مالية قابلة للتوسع.

تقييمات قياسية في جميع المراحل

بلغ متوسط القيمة للصفقة في النصف الأول من العام 6 ملايين دولار، مقارنة بنحو 5 ملايين دولار خلال عام 2025، بينما ارتفع متوسط حجم الصفقات إلى 32 مليون دولار من 24.8 مليون دولار.

وسجلت التقييمات قبل الاستثمار مستويات قياسية في جميع مراحل التمويل، إذ بلغ متوسط تقييم شركات التكنولوجيا المالية 57.6 مليون دولار في النصف الأول من 2026، مقابل 29.8 مليون دولار خلال العام الماضي، أي إنه تضاعف تقريباً.

وكانت الزيادة الأكبر في المرحلة المتأخرة، حيث قفز وسيط التقييم بنسبة 94% إلى 92 مليون دولار، كما ارتفع في مرحلة النمو الاستثماري إلى 868 مليون دولار، بزيادة 25%، وفي مرحلة ما قبل التأسيس والتمويل الأولي إلى 14.7 مليون دولار، بزيادة 26%

ويربط التقرير هذه القفزة بتزايد الطلب على الحلول المدعومة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب قدرة الشركات على بناء منتجاتها بفرق عمل أصغر وأكثر كفاءة.

إلا أن ارتفاع التقييمات قد يفرض في المقابل ضغوطاً على الشركات لإثبات قدرتها على تحقيق نمو سريع وإيرادات مستدامة.

خمسة استثمارات تستحوذ على 44% من التمويل

تصدرت البنية التحتية للخدمات المالية القطاعات الأكثر جذباً للتمويل خلال الربع الثاني بقيمة 3.2 مليار دولار، تلتها حلول الإدارة المالية للشركات، المعروفة باسم «CFO Stack»، بنحو 2.2 مليار دولار، ثم تكنولوجيا إدارة الثروات بقيمة 1.7 مليار دولار.

لكن التمويلات جاءت شديدة التركيز، إذ استحوذت أكبر خمس صفقات على نحو 44% من إجمالي قيمة الاستثمارات خلال الربع، حيث تتركز شهية المستثمرين حالياً على برمجيات المحاسبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأتمتة الفوترة وسير العمل المالي، والمدفوعات العابرة للحدود، والبنية التحتية للعملات المستقرة، وخدمات الدفع والإقراض المدمجة، وأسواق التوقعات.

الذكاء الاصطناعي يتحول إلى عميل مالي

لا يقتصر تأثير الذكاء الاصطناعي على تحسين منتجات التكنولوجيا المالية، بل بدأ يغير هوية المستخدم نفسه، فالشركات باتت تطوّر منتجات مخصصة للوكلاء الأذكياء، بما يسمح لهم بتنفيذ عمليات مالية مباشرة عبر واجهات برمجة التطبيقات وأدوات الأوامر، بدلاً من الاعتماد على واجهات مصممة للبشر فقط.

ويفتح ذلك سوقاً جديدة لما يُعرف بـ«المدفوعات الوكيلة»، وهي بنية تتيح لوكلاء الذكاء الاصطناعي إجراء المعاملات ضمن صلاحيات محددة.

وقد أطلقت شركات مثل ماستركارد، وسترايب، وروبن هود أدوات تسمح للوكلاء بالوصول إلى المحافظ أو بيانات التجار وتنفيذ المدفوعات والتداولات.

في الوقت نفسه، تتوسع مختبرات الذكاء الاصطناعي داخل القطاع المالي، فقد بدأت شركات مثل OpenAI و Anthropic العمل مباشرة مع البنوك وشركات معالجة المدفوعات لتطوير حلول للامتثال ومكافحة غسل الأموال وأتمتة العمليات الخلفية.

وقد يسرع ذلك الابتكار، لكنه يزيد الضغط التنافسي على شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة، ويثير أسئلة تنظيمية تتعلق بمخاطر الموردين وحماية البيانات.

العملات المستقرة تعيد تشكيل المدفوعات

برزت العملات المستقرة كأحد أسرع مجالات التكنولوجيا المالية نمواً، بعدما تجاوز حجم معاملاتها المعدل لاستبعاد نشاط الروبوتات 5 تريليونات دولار خلال الربع الثاني.

ومع انتقال التسويات المالية إلى شبكات تعمل على مدار الساعة، يتوقع التقرير ضغوطاً متزايدة على هوامش المدفوعات العابرة للحدود وعلى دور البنوك المراسلة. وستضطر شركات قبول المدفوعات إلى حسم موقفها من دعم العملات المستقرة وإدارة السيولة والحفظ والامتثال المرتبط بها.

وفي مقابل انتعاش التمويل، بقيت عمليات التخارج ضعيفة نسبياً، فقد بلغت قيمة تخارجات رأس المال الجريء المغلقة 8.7 مليار دولار، بانخفاض 58% سنوياً، بينما لم يسجل الربع سوى 3 إدراجات عامة بقيمة إجمالية بلغت 2.3 مليار دولار.

وهكذا تكشف نتائج الربع الثاني عن سوق تتحسن فيها أحجام التمويل والتقييمات، لكن بصورة انتقائية؛ إذ يتجه رأس المال بصورة متزايدة إلى عدد محدود من الشركات القادرة على الجمع بين الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية المالية والمدفوعات الجديدة.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 746 • الجمعة 14 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م
aleqtisadyah.com

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيوع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيوع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطبقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

السؤال

هل تؤيد عودة أداة الأجل والبيوع المستقبلية إلى البورصة من جديد؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X)
https://x.com/Aleqtisadyahkw

2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
https://aleqtisadyah.com

3. عبر الواتساب
50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 746 • الجمعة 14 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م
aleqtisadyah.com

بيتكوين تتجاوز 80 ألف دولار... هل بدأت موجة صعود جديدة؟

سجلت العملات المشفرة مكاسب جماعية خلال تعاملات أمس ، مدعومة بارتفاع عملة بيتكوين التي عادت للتداول عند 79.6 ألف دولار بعد أن تجاوزت مستوى 80 ألف دولار في وقت سابق من اليوم، وسط تحسن شهية المستثمرين للمخاطرة وعودة الزخم إلى السوق الرقمية.

وبحسب بيانات منصة CoinMarketCap، ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة إلى نحو 2.67 تريليون دولار، فيما بلغ حجم التداول خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية نحو 88.35 مليار دولار.

واقتربت عملة بيتكوين، أكبر العملات المشفرة من حيث القيمة السوقية، من مستوى 80 ألف دولار بعدما ارتفعت إلى 79,636 دولاراً، لتسجل مكاسب أسبوعية تقارب 11%، بينما بلغت قيمتها السوقية نحو 1.59 تريليون دولار.

كما صعدت عملة إيثريوم بنحو 10% خلال الأسبوع لتتداول قرب 2507 دولار، مع قيمة سوقية تجاوزت 302 مليار دولار.

وشملت المكاسب عدداً من العملات الرئيسية الأخرى، إذ ارتفعت عملة XRP بنسبة 22.9% خلال أسبوع إلى 1.42 دولار، و«سولانا» بنسبة 19.2% إلى 103.9 دولار، و«بينانس كوين» (BNB) بنسبة 9.8% إلى 706.6 دولار، و«دوجكوين» بنسبة 14% إلى 0.088 دولار.

توجه نحو الأصول البديلة

وجاءت المكاسب مدفوعة بتحول في توجهات الأسواق الكلية أعاد المستثمرين نحو الأصول البديلة، إلى جانب موجة تغطية مراكز بيع على المكشوف عززت الزخم الصعودي.

ودخلت العملة المشفرة الأسبوع الماضي بعد فترة طويلة من التراجع، وسط غياب محفزات قوية تعيد الشهية للمخاطرة، خاصة بعد تعثر مشروع قانون CLARITY Act في مجلس الشيوخ الأميركي قبل العطلة التشريعية لشهر أغسطس، ما ترك سوق العملات المشفرة عرضة لتقلبات حادة.

وجذبت صناديق "ETF" المرتبطة بالذهب والبيتكوين رقماً قياسياً بلغ 7 مليارات دولار خلال آخر 5 جلسات تداول، ما يعكس توجها مؤسساتياً نحو التحوط من تراجع الدولار الأميركي.

واستقطب صندوق «تداول GLD للذهب» نحو 3.4 مليار دولار، بينما دخل نحو 1.5 مليار دولار إلى صندوق «بلاك روك IBIT" لعملة بيتكوين.

ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه التدفقات في عودة القلق بشأن ارتفاع الدين الحكومي الأميركي، وضعف الدولار، ومستويات الفائدة والعوائد طويلة الأجل. وتسمى هذه الظاهرة "Debasement Trade" أو «رهان تآكل قيمة العملة".

ارتفاع فائض ميزان تجارة السلع للسعودية مع دول الخليج 16.4% خلال يونيو

ارتفع فائض ميزان تجارة السلع بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يونيو 2026م بنسبة 16.4% على أساس سنوي، وبزيادة تقدر بـ 532.4 مليون ريال (141.97 مليون دولار) عن الشهر المماثل من العام الماضي.

وسجلت السعودية فائضاً بالميزان التجاري مع دول الخليج خلال يونيو/ حزيران الماضي، بدون صادرات البترول، بقيمة 3.78 مليار ريال (1.007 مليار دولار)، مقابل 3.24 مليار ريال (864.8 مليون دولار) في الشهر نفسه من عام 2025م، بحسب بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

وشهدت صادرات السعودية السلعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لا تتضمن الصادرات البترولية، انخفاضاً خلال شهر يونيو/ حزيران 2026م بنسبة 9.98%، لتبلغ 8.66 مليار ريال (2.31 مليار دولار)، مقابل 9.62 مليار ريال (2.56 مليار دولار) بالشهر المقارن من العام الماضي.

وتأثرت الصادرات غير البترولية بانخفاض إعادة التصدير بنسبة 24.49%، إلى 5.28 مليار ريال (1.41 مليار دولار)، مقابل سلع معاد تصديرها في شهر يونيو/ حزيران 2025م بلغت 6.99 مليار ريال (1.86 مليار دولار).

وفي المقابل، ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية المصدرة إلى دول الخليج خلال يونيو الماضي بنسبة 28.65% على أساس سنوي، إلى 3.38 مليار ريال (900.53 مليون دولار)، فيما كانت تبلغ 2.62 مليار ريال (699.97 مليون دولار) في الشهر ذاته من العام الماضي.

وعلى جانب فاتورة الواردات، قلصت السعودية وارداتها من دول مجلس التعاون الخليجي في شهر يونيو 2026م بنسبة 23.4% على أساس سنوي، لتكون أقل بواقع 1.49 مليار ريال (398.05 مليون دولار) عن الشهر نفسه من 2025م.

واستوردت السعودية سلعاً خليجية بقيمة 4.88 مليار ريال (1.3 مليار دولار) في شهر يونيو/ حزيران الماضي، مقابل 6.37 مليار ريال (1.7 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام 2025م.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 746 • الجمعة 14 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م
aleqtisadyah.com

«المركزي» الكوري يرفع الفائدة للمرة الثانية على التوالي

رفع بنك كوريا المركزي أسعار الفائدة للمرة الثانية على التوالي، بواقع 25 نقطة أساس، لتصل إلى 3%، وهو أعلى مستوى منذ فبراير 2025، في محاولة لاحتواء التضخم ومخاطر الاستقرار المالي، لا سيما ارتفاع أسعار العقارات.

وجاء القرار متوافقاً مع توقعات الأسواق، بالتزامن مع رفع البنك توقعاته لنمو الاقتصاد الكوري هذا العام بشكل كبير إلى 3.3% من 2.6%، فيما أبقى توقعاته للتضخم عند 2.7%.

وتشير توقعات أعضاء البنك إلى استمرار الميل نحو التشديد، إذ رجحت غالبية التوقعات وصول الفائدة إلى 3.25%، بينما أشار 6 أعضاء إلى احتمال ارتفاعها إلى 3.5%.

وتوقع خبراء اقتصاديون في كوريا الجنوبية أن يرفع بنك كوريا المركزي توقعاته لنمو اقتصاد البلاد هذا العام إلى أكثر من 3%، مرجعين ذلك إلى صادرات أشباه الموصلات التي جاءت أقوى من المتوقع فضلاً عن تعافي الطلب المحلي.

ووفقاً لاستطلاع حديث أجرته وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية وشمل 6 محللين اقتصاديين، يتوقع المشاركون أن يعدل بنك كوريا المركزي توقعاته لنمو عام 2026 من 2.6% حاليا إلى ما يصل لـ3.4%.

وأظهر الاستطلاع أن توقعات الخبراء للنمو في العام المقبل تراوحت بين 2.2% إلى 2.8%.

واتفق معظم الخبراء على أن بنك كوريا المركزي قد يرفع بشكل حاد تقديرات فائض الحساب الجاري لكوريا الجنوبية من 250 مليار دولار أميركي المعلنة في مايو/أيار. وقالوا إن فائض الحساب الجاري للبلاد للنصف الأول من عام 2026 قد تجاوز بالفعل حصيلة العام الماضي السنوية البالغة 191 مليار دولار، والتي كانت الأعلى على الإطلاق.

وفيما يتعلق بأسعار المستهلك، توقع الخبراء على نطاق واسع أن يحافظ البنك على تقديراته لمعدل التضخم عند 2.7% المعلنة في مايو/أيار، مرجعين ذلك إلى الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط.

تسارع نمو قروض القطاع الخاص بمنطقة اليورو خلال يوليو

القروض المخصصة للأسر ارتفعت بواقع 3.1%

أظهرت بيانات البنك المركزي الأوروبي، اليوم الخميس، نمو القروض الموجهة للقطاع الخاص في منطقة اليورو بأسرع وتيرة في يوليو الماضي.

وارتفع معدل القروض المنقح للقطاع الخاص بواقع 4.1% على أساس سنوي في يوليو الماضي، أسرع من الزيادة التي تحققت في يونيو والتي بلغت 3.8%، إلى جانب أن هذا أسرع نمو خلال ثلاث سنوات.

وارتفعت القروض المخصصة للأسر بواقع 3.1%، وقفزت القروض للشركات غير المالية بواقع 4.4%، وكلاهما تسارع من 3.1% و4% في الشهر السابق، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية «د ب أ".

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي «يوروستات» ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو بنسبة طفيفة خلال يوليو الماضي بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.

وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 2.9% خلال الشهر الماضي مقارنة بنسبة 2.8% خلال يونيو الماضي.

وارتفع معدل التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار الطاقة والطعام والكحول والتبغ من 2.4% إلى 2.5%، وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين على أساس شهري بنسبة 0.2% خلال يوليو الماضي.

عوائد السندات البريطانية قد تكون على موعد مع اضطراب جديد

تبدو عوائد السندات الحكومية البريطانية لأجل 10 سنوات مرشحة لمرحلة جديدة من التقلب، بعد هدوء نسبي شهدته الأسواق في الجلسات الأخيرة، وسط استمرار المخاوف المالية في بريطانيا واحتمال اختبار مستويات فنية حساسة قد تدفع العوائد إلى الارتفاع مجدداً خلال الخريف أو حتى قبل ذلك. وقفزت العوائد هذا العام بعد اندلاع الحرب الأمريكية الإيرانية وارتفاع أسعار النفط، ما زاد المخاوف من عودة التضخم ورفع كلفة الاقتراض الحكومي.

وارتفعت عوائد السندات من مستوى 4.23% قبل الحرب إلى نحو 5.20% في مايو، وهو أعلى مستوى منذ منتصف 2008. ويراقب المحللون الفنيون هذه القمم والقيعان عن كثب، لأن اختراقها أو كسرها غالباً ما يحدد اتجاه الحركة التالية. وإذا تجاوزت العوائد مستوى 5.20%، فقد تتجه إلى 5.28% ثم 5.62% و5.88%، مع احتمال فتح الطريق إلى مستويات أعلى شوهدت آخر مرة في 1994. أما الهبوط دون 4.23% فسيشير إلى تراجع الضغوط المالية وعودة بعض الهدوء إلى السوق.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 746 • الجمعة 14 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م

أسعار النفط تواصل التراجع مع آمال محادثات الشرصق الأوسط

«أوبك+» تفقد نفوذها في سوق النفط خلال ذروة التوترات الجيوسياسية

تراجعت أسعار النفط، أمس تراجعات في مستويات الأسعار ممددة سلسلة الخسائر، وسط توقعات بأن تؤدي المحادثات إلى إعادة فتح مضيق هرمز وتخفيف اضطرابات الإمداد الناجمة عن الحرب في الشرق الأوسط. وانخفضت عقود خام برنت بنسبة 0.5% إلى 87.43 دولاراً للبرميل، في طريقها لتسجيل رابع يوم من التراجع على التوالي، بينما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة مماثلة إلى 81.86 دولاراً، مسجلاً خامس يوم من الخسائر. ورشحت معلومات عن أن هناك جهود مضنية لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق لإدارة حركة الملاحة في مضيق هرمز ، في وقت لا تزال فيه تدفقات النفط عبر الممر الحيوي عند ربع مستوياتها قبل اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في فبراير الماضي. ويتوجه رئيس وزراء قطر إلى طهران اليوم لإعادة إطلاق المحادثات الدبلوماسية لإنهاء الصراع المستمر منذ ستة أشهر، فيما تتزايد توقعات المستثمرين بتخفيف اضطرابات الإمداد الخليجية بعد توقف الهجمات الأمريكية منذ نحو شهر.

ورغم ذلك، لا تزال المخاطر قائمة، حيث أكدت طهران أن المضيق لن يُفتح إلا بتنفيذ واشنطن التزامات اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت الذي وُقع في يونيو.

دور «أوبك»

بعد مرور ستة أشهر على اندلاع الحرب المتعلقة بإيران، تجد مجموعة «أوبك+»، وهي أقوى تحالف نفطي في العالم، نفسها في وضع غير مألوف، إذ باتت عاجزة عن التأثير في سوق

كانت يوماً ما شريكاً في تشكيل ملامحها.

وأدت هذه الحرب، التي تسببت في إغلاق مسار رئيسي لتصدير نفط الشرق الأوسط وإلحاق أضرار بالبنية التحتية للطاقة في العديد من دول "أوبك"، إلى تآكل الحصة السوقية للمجموعة، وبالتالي تقويض قدرتها على التأثير في الأسعار، إذ لم تعد بياناتها وقراراتها السياساتية تُحدث سوى تأثير ضئيل للغاية في أسواق النفط.

بدلاً من ذلك، برز خفض واردات الصين من النفط الخام كأحد أبرز سمات 2026، ما ساعد في تحقيق التوازن في أسواق النفط وسط ما يصفه المحللون بأنه أسوأ اضطراب في الإمدادات على الإطلاق.

واستحوذ تحالف "أوبك+"، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" وحلفاءها، بمن فيهم روسيا، على نحو 40% من الإنتاج العالمي للنفط في شهر يوليو/تموز، وذلك وفقاً لحسابات وكالة "رويترز" المستندة إلى بيانات وكالة الطاقة الدولية.

وتُعد هذه النسبة انخفاضاً عن المستوى الذي تجاوز 48% قبل الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران في أواخر شهر فبراير/شباط، وإن كان ما يتراوح بين أربع وخمس نقاط مئوية من هذا التراجع يعزى إلى انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من منظمة "أوبك" في شهر مايو/أيار.

واستحوذت المجموعة الأساسية في تحالف "أوبك+"، المكونة من سبع دول منتجة -بما في ذلك السعودية وروسيا، على ربع الإنتاج العالمي للنفط فقط في شهر يوليو/تموز.

وأدت الحرب إلى تقليص قدرة تحالف "أوبك+" على زيادة الإمدادات أو خفضها بسرعة، وذلك من خلال التسبب فعلياً في إغلاق مضيق هرمز، الذي يُعد مساراً رئيسياً لتصدير النفط بالنسبة للمملكة العربية السعودية، أكبر منتج في أوبك-، ودول أخرى أعضاء في التحالف مثل العراق والكويت.

تأسست منظمة "أوبك" عام 1960، بينما أنشئ إطار "أوبك+" الموسع في 2016 حين انضمت روسيا ومنتجون آخرون إلى جهود المنظمة لمواجهة تراجع حصتها من الإنتاج العالمي للنفط. كانت حصة "أوبك" من إنتاج الخام العالمي قد بلغت ذروتها عند نحو 50% خلال أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي، قبل أن تنخفض إلى 30% بحلول منتصف الثمانينيات نتيجة لزيادة الإنتاج في مناطق بحر الشمال وألاسكا وسيبيريا.

ولم ترد "أوبك" على طلب من وكالة "رويترز" للتعليق، في حين يؤكد تحالف "أوبك+" أن قراراته تهدف إلى دعم استقرار السوق وأنه لا يستهدف سعراً محدداً للنفط.

ليست اضطرابات الإمدادات الناجمة عن الحروب أمراً جديداً بالنسبة لمنظمة "أوبك"، فقد شهدت المنظمة حالات مماثلة، بدءاً من توقف الإمدادات من الكويت إبان حرب الخليج (1990-1991) ووصولاً إلى الوضع في العراق عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003. غير أن ما يثير الانتباه حالياً هو حجم هذا الانقطاع، إذ يطال عدداً من المنتجين في آن واحد، مما يحد من قدرة المجموعة على تعويض الخسائر الناجمة عن تعطل الإمدادات في مناطق أخرى.

منذ شهر مارس ، أعلنت مجموعة «أوبك+» الرئيسية عن ست زيادات في إنتاج النفط، ومع ذلك، ظلت معظم هذه القرارات حبراً على ورق إلى حد كبير، ولم يكن لها تأثير يُذكر على أسعار النفط، باستثناء فترة وجيزة في شهر يوليو/تموز تزامنت مع هدنة مؤقتة بين الولايات المتحدة وإيران، حيث أثارت تلك الهدنة آمالاً بإعادة فتح مضيق هرمز.

ارتفاع عوائد سندات الخزانة طويلة الأجل لا يعني تحسن أسعار الفائدة المصرفية

يســـتحق الذهب أيضاً المتابعة، نظراً إلى دوره التقليـــدي كملاذ خلال فترات ضغوط الأســـواق. ويمكن أن تجعل عوائد سندات الخزانـــة المرتفعة المعـــدن النفيس أقل جاذبية، لأن المستثمرين يستطيعون تحقيق عوائد أكبر من الاحتفاظ بالدين الحكومي، في حين لا يدفع الذهب أي فائدة. وقد تنهار هذه العلاقة عندما يشـــعر المســـتثمرون بالقلق إزاء التضخـــم أو المخاطر المالية الأوســـع نطاقاً، مثل ضعف الدولار، وهو ما يمكن أن يعزز الطلب على الذهب حتى مع بقاء العوائد مرتفعة.

الذهب يقفز مع خطة إعادة شراء سندات الخزانة - بلومبرغ

بالنسبة للمدخرين، لا يعني ارتفاع عوائد سندات الخزانة طويلة الأجل تلقائياً تحسن أسعار الفائدة المصرفية. إذ ترتبط حسابات الادخار بشـــكل أوثق بسياسة الاحتياطي الفيدرالي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل، مع أن البنوك قد تدفع عوائد أعلى على الودائع إذا أبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة مرتفعة.

سعر الذهب يتراجع صوب 4600 دولار وسط ترقب لاجتماع جاكسون هول

بلغ متوسط سعر الفائدة على المدخرات على المستوى الوطني 0.38% فقط في 18 أغســـطس، وفقاً لبيانات شركة «ماكس» (Max)، وهي شركة تكنولوجيا مالية تساعد المدخرين على نقل أموالهم بين الحسابات المصرفية ذات العوائد الأعلى. وبالكاد رفعت العديد من أكبر البنوك عوائدها، حتى عندما رفع الاحتياطي الفيدرالي أســـعار الفائدة بقوة بعد الجائحـــة. وقال غاري زيمرمان، مؤسس «ماكس» ورئيســـها التنفيذي، إن البنوك عبر الإنترنت تميل إلى تقديم أفضل العوائد. وتدر حسابات الادخار لديها حالياً عائـــداً يبلغ 3.18% في المتوســـط، بينما يقدم البنك الأعلى عائداً على المنصة 3.7%.

وقـــال زيمرمان: «تحـــاول جميع البنوك معرفة الاتجاه الذي ستسلكه أسعار الفائدة قصيـــرة الأجل. وهي تتنافـــس فيما بينها علـــى ودائع العمـــلاء، وإذا اعتقدت البنوك أن الاحتياطـــي الفيدرالي بات أكثر ميلاً إلى رفع أسعار الفائدة، فمن الممكن أن تستبق ذلك".

ويمكن للمدخرين أيضاً العثور على عوائد تنافســـية في حســـابات الادخار مرتفعة العائد، وصناديق ســـوق المال، وشهادات الإيـــداع، وأذون الخزانة قصيرة الأجل، حتى إذا لم ينعكس ارتفـــاع العوائد طويلة الأجل على حساباتهم المصرفية. وينطوي تجميد الأموال في شـــهادة إيـــداع أو أذون خزانة قصيرة الأجل على مخاطر أســـعار الفائدة: فإذا ارتفعت أســـعار الفائدة قصيرة الأجل، فقد يفـــوت المدخرين الحصول على عوائد أعلى في أماكن أخرى. لكـــن البنوك تعدل عادة أســـعار الفائدة على الودائع بنحو 15 نقطة أساس فقط مقابل كل تحرك بمقدار ربع نقطة مئوية من الاحتياطي الفيدرالي، وفقاً لأبحاث زيمرمان.

أسعار الفائدة قصيرة الأجل غالباً ما تتحرك مع خطوات الاحتياطي الفيدرالي - بلومبرغ

تُعفـــى الفائدة على ســـندات الخزانة من ضرائب الولايـــات والضرائب المحلية، لذلك ينبغي للمدخريـــن الذيـــن يقارنون أذون الخزانـــة بشـــهادات الإيداع أو حســـابات الادخار مقارنـــة العوائد بعد الضرائب. لكن المســـتثمرين الذين يحتاجون إلى أموالهم قبل موعد الاستحقاق قد يتكبدون خسارة إذا باعوا بعد ارتفاع أسعار الفائدة.

فرص متاحة للمستثمرين والمتقاعدين

قد يعني ارتفاع العوائد خسائر للمستثمرين الذين يمتلكون ســـندات بالفعل، لكنه يمثل خبراً جيداً لمن يشترون السندات الآن.

يعتمد الاختيار على أفقـــك الزمني. وقال ألفين كارلـــوس، المستشـــار المالي في «ديســـتريكت كابيتال" (District Capital)، إن من يســـتثمر لتحقيـــق هدف بعد عدة ســـنوات قد يفكر في سندات الخزانة متوسطة الأجل. أما من يحتاجون إلى الأموال في وقت أقرب، فقد تكون ســـندات الخزانة الأقصر أجلاً أنسب لهم، إذ تكون عموماً أقل حساسية لتقلبات أسعار الفائدة.

يتيح ارتفـــاع العوائد أيضاً فرصة لبعض المتقاعدين لإعادة موازنة محافظهم. وقال جيف والترز، مؤسس «أدفيسيا فاينانشال بلانينغ" (Advisia Financial Planning)، إن بعضهم ربما باتت لديه أموال مستثمرة في الأسهم أكثر مما كان يعتزم، بعد سنوات جعلت فيهـــا عوائد الســـندات المنخفضة الأسهم أكثر جاذبية. وأضاف أن المستثمرين قد يتمكنون مـــن تحويل بعض الأموال من الأسهم إلى سندات ذات عوائد أعلى، ما يوفر دخلاً أكبر خـــلال التقاعد ويخفض مخاطر المحفظة.

معركة رأس المال تضع أكبر بنوك وول ستريت في مواجهة الفيدرالي

إنقسام حول قواعد رأس المال مع اقتراب حسم إصلاحات الاحتياطي الفيدرالي

تصاعد الخلاف بين أكبر البنوك الأميركية حول تعديـــلات مقترحـــة لقواعد رأس المال، بعدما تحولت ســـنوات من العمل المشترك لتخفيف المتطلبات التنظيمية إلى مواجهة مباشـــرة بيـــن البنوك، مع اقتراب مجلس الاحتياطي الفيدرالي من حسم الإصلاحات.

ويتركـــز الخلاف حول رســـم إضافي لرأس المال تفرضـــه الجهات التنظيمية على أكبر البنـــوك الأميركية ذات الأهمية النظاميـــة عالميًا، ومـــن بينها «جي بي مورغان» و«بنك أوف أميركا» و«غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي».

وفي مارس الماضي، اقترح الاحتياطي الفيدرالي تعديل طريقة احتساب الرسم الإضافي، بمـــا يجعله أكثر حساســـية للمخاطر، ومن بين التغييرات إعادة النظر فـــي كيفية التعامل مـــع التمويل قصير الأجل من أســـواق الجملة، مثل اتفاقيات إعادة الشراء والأوراق التجارية.

وأثـــار المقترح خلافًا بيـــن البنوك، إذ سيســـتفيد منه بشـــكل أكبر «غولدمان ســـاكس» و«مورغان ســـتانلي»، اللذان يعتمـــدان بدرجة أكبر على هذا النوع من التمويـــل، في حين ســـيحصل «جي بي مورغان» و«بنك أوف أميركا» على إعفاء رأسمالي أقل.

ووفقًـــا لتقديرات «جي بـــي مورغان» الـــواردة في رســـالة إلـــى الاحتياطي الفيدرالـــي، فـــإن التعديـــل المقتـــرح ســـيحرمه من نحو 13 مليـــار دولار من الإعفاء الرأســـمالي الإضافـــي المتوقع، بينما سيخسر «بنك أوف أميركا» نحو 9 مليارات دولار.

وفـــي المقابل، قـــد يحصـــل كل من «غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» على إعفـــاء إضافي يتـــراوح بين مليار ومليارى دولار.

وتضغـــط «جي بي مورغـــان» و«بنك أوف أميركا» على مســـؤولي الاحتياطي الفيدرالـــي لإلغـــاء التعديـــل المقترح، محذرين من أنه قد يشجع نشاط التداول على حساب الإقراض للشركات الصغيرة والعملاء.

في المقابل، يدفع «غولدمان ساكس» و«مورغان ســـتانلي» باتجـــاه اعتماد التعديل ســـريعًا، معتبرين أنه ســـيجعل قواعـــد رأس المال أكثـــر دقة في قياس المخاطر.

ويأتـــي الخلاف في وقت يســـعى فيه الاحتياطي الفيدرالي إلـــى إنهاء إصلاح قواعـــد رأس المـــال قبل نهايـــة العام، بعد ســـنوات من مطالبة البنوك الكبرى بتخفيف المتطلبات التي تعتبرها مبالغًا فيها منـــذ الأزمة الماليـــة العالمية بين عامي 2007 و2009.

وتشـــير البيانات الفيدرالية لعام 2026 إلى أن التمويل قصير الأجل من أســـواق الجملـــة يمثل نحو 37% مـــن التزامات مورغان ســـتانلي و30% من التزامات غولدمان ساكس، مقابل 24% لبنك أوف أميركا و21% لجي بي مورغان.

ويعكس الخلاف الحالي انقسامًا نادرًا داخل القطاع المصرفي الأميركي، بعدما توحدت البنوك الكبرى لسنوات في الضغط من أجل تخفيف قواعد رأس المال، قبل أن تختلف مصالحها مع اقتراب موعد إقرار التعديلات النهائية."رويتر"

تقلبات السندات تعيد رسم خيارات الاقتراض والادخار والاستثمار

شهد سوق السندات تقلبات حادة الأسبوع الجاري مع ارتفاع وهبوط عوائد سندات الخزانة الأميركية، مما رفع فوائد القروض العقارية وزاد تكاليف الاقتراض. ارتفاع العوائد قد يستمر، ما يتيح للمدخرين عوائد أكبر ويضغط على الأسهم والذهب. ينصح الخبراء بتوزيع الاستثمارات في سندات ذات آجال مختلفة واستراتيجيات مالية متوازنة، خاصة للمتقاعدين.

ليس من المفترض أن تكون السندات مصدراً للتقلبات المثيرة في محفظة المستثمر. بل يُفترض أن تكون آمنة ومملة تماماً. لكن تحركات سوق السندات الحادة الأسبوع الجاري كانت على النقيض تماماً.

قفزت عوائد سندات الخزانة، ثم هبطت بشدة، وبدأت ترتفع مجدداً، مع تفاعل المستثمرين مع الاقتراض الحكومي، والتضخم، والحرب في إيران، وعدم اليقين بشأن سياسة الاحتياطي الفيدرالي.

بالنسبة لأموالك، تتمثل القصة الأكثر أهمية في المستوى الذي ستستقر عنده العوائد. ويقول محللون إنها قد تظل مرتفعة لبعض الوقت على المدى الأطول، ما قد يمهد لعالم يبقى فيه الاقتراض أكثر تكلفة، لكن يستطيع فيه المدخرون تحقيق عوائد أكبر من الاستثمارات الأكثر أماناً.

انتعاش عوائد سندات الخزانة الأميركية طويلة الأجل بعد إعلان إعادة الشراء - بلومبرغ

ارتفاع فوائد القروض العقارية

وبالنسبة لمشتري المنازل، حتى الزيادات المتواضعة يمكن أن ترفع التكاليف بشكل كبير. فقرض عقاري بقيمة 500 ألف دولار، لمدة 30 عاماً وبسعر فائدة ثابت عند 6.67%، سيكلف 225 دولاراً إضافية شهرياً، أي ما يقارب 3 آلاف دولار سنوياً، من أصل الدين والفائدة مقارنة بسعر فائدة 5.98%، وهو أدنى مستوى حتى الآن العام الجاري.

قد يمثل ذلك تحولاً أكثر استدامة بالنسبة إلى المستثمرين الأفراد، وفقاً لباتريك هيوي، المخطط المالي المعتمد لدى «فيكتوري إندبندنت بلانينغ» (Victory Independent Planning). وقال: «أصبح لدى المدخرين خيارات أكثر، ويواجه المقترضون انضباطاً أكبر، ويجري تذكير المستثمرين بأن الخطة الجيدة لا تزال أفضل من العنوان الخبري الإيجابي». وما ينبغي أخذه في الاعتبار هو أن تكاليف الاقتراض قد تظل مرتفعة، خصوصاً بالنسبة إلى الرهون العقارية.

بوجه عام، تُفضي عوائد سندات الخزانة الأعلى إلى ارتفاع معدلات الرهن العقاري. كما يمكن أن تضيف تقلبات سوق السندات طبقة أخرى من التكلفة على المقترضين.

تميل معدلات الرهن العقاري إلى التحرك تبعاً لعائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات، لأن كليهما يعكس تكلفة اقتراض الأموال على مدى فترة طويلة. ومع أن معظم قروض المنازل الأميركية هي رهون عقارية لأجل 30 عاماً، فإن كثيراً منها يُسدد في وقت أبكر بكثير عندما ينتقل الأشخاص إلى منازل أخرى أو يعيدون التمويل، ما يجعل عمرها الفعلي أقرب إلى عمر سندات الخزانة لأجل 10 سنوات.

ويمكن أن تدفع التقلبات معدلات الرهن العقاري إلى مزيد من الارتفاع، إذ يطالب المقرضون والمستثمرون بهامش أمان إضافي في مواجهة حالة عدم اليقين بشأن التضخم، وأسعار الفائدة، والمدة التي سيحتفظ خلالها المقترضون بقروضهم. ويعني ذلك أن معدلات الرهن العقاري قد تظل مرتفعة، أو حتى ترتفع، عندما تنخفض عوائد سندات الخزانة، خصوصاً عندما تشهد الأسواق تقلبات حادة.

وقال هيوي: «قد يبدو المنزل مناسباً على الورق، ومع ذلك يظل خياراً سيئاً إذا جعل سعر الفائدة الدفعة الشهرية عبئاً».

ينبغي للمشترين الباحثين عن سعر فائدة على قرض عقاري مقارنة العروض من عدة جهات إقراض، والتركيز على الدفعة الشهرية التي يمكنهم تحملها بشكل مريح، بدلاً من محاولة توقيت انخفاض أسعار الفائدة. وقد يكون من المجدي اتباع استراتيجيات أخرى لخفض سعر الفائدة على القرض العقاري. وقد تناسب القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة المشترين الذين يتوقعون الانتقال أو إعادة التمويل قبل انتهاء فترة سعر الفائدة الثابت، بينما يكون دفع النقاط أكثر جاذبية عموماً لمن يتوقعون الاحتفاظ بالقرض مدة تكفي لاسترداد التكلفة المدفوعة مقدماً.

أسعار الفائدة وتكلفة الائتمان

في حين تتسم القروض العقارية بحساسية خاصة تجاه سوق السندات، فإن أسعار الفائدة على بطاقات الائتمان، والعديد من القروض الأخرى، وحسابات الادخار تتأثر بدرجة أكبر بسياسة الاحتياطي الفيدرالي وأسعار الفائدة قصيرة الأجل. ومع ذلك، ينبغي للمقترضين الاستعداد لتغير أسعار الفائدة بسرعة عند البحث عن أنواع أخرى من الائتمان، وفقاً لإليوت بيبر، المستشار المالي في «نورثبروك فاينانشال» (North-brook Financial).

ويمكن أن تمتد تداعيات ارتفاع عوائد السندات إلى أسواق أخرى. فإذا كان بوسع المستثمرين تحقيق عائد أعلى من السندات الحكومية الآمنة نسبياً، تقل دوافعهم لتحمل القدر نفسه من المخاطر في الأسهم.

وفي هذا الصدد، قال تشارلز لوك، كبير مسؤولي الاستثمار في «سيتي ناشونال بنك» (City National Bank) و«آر بي سي روتشديل» (RBC Rochdale): "إنها إعادة ضبط تقليدية للتقييمات، تصبح فيها أسهم النمو أقل جاذبية، بينما تبدو الشركات ذات الأرباح المستقرة والميزانيات العمومية القوية أفضل. وهذا يصب في مصلحة الانتقاء المنضبط للأسهم عبر الأسواق العالمية بدلاً من ملاحقة الرابحين في الفترة الماضية".

الأنشطة غير النفطية في البحرين تنمو 2.2% خلال الربع الأول 2026

وفقًا للتقرير، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.8% على أساس سنوي، متأثرًا بانخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 37.2%.

وأرجعت الوزارة هذا التراجع إلى القيود المفروضة على حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، والتي أثرت على القدرة التصديرية، إلى جانب أعمال الصيانة المجدولة.

كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 2.7% على أساس سنوي، نتيجة تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 31.1%، في حين نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.9%.

الأنشطة غير النفطية تهيمن على الاقتصاد

وأشارت الوزارة إلى أن الأنشطة غير النفطية شكّلت 90.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من عام 2026، مع تسجيل 9 أنشطة من أصل 13 نشاطًا غير نفطي نموًا إيجابيًا.

وتصدرت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، التي تعد أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو السنوية بين الأنشطة غير النفطية بنسبة 8.6%، فيما بلغت مساهمتها 19.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

سجلت الأنشطة غير النفطية في مملكة البحرين نموًا بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من عام 2026، بدعم من الأداء القوي للاقتصاد الوطني خلال شهري يناير كانون الثاني وفبراير شباط الماضيين.

وأوضحت وزارة المالية والاقتصاد الوطني البحرينية، في تقريرها الاقتصادي الفصلي للربع الأول من العام، أن الأداء الاقتصادي تأثر خلال شهر مارس جراء الاعتداءات الإيرانية على المملكة، بحسب وكالة أنباء الإمارات (وام).

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه مشاكل فنية وتحديات في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب

www.aleqtisadyah.com

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

aleqtisadyah_kw

aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
الجمعة 15 من ربيع الأول 1448 • 28 أغسطس 2026 م • رقم العدد 745

المركزي الأوروبي يلمّح إلى رفع الفائدة مجددا لكبح التضخم

أظهـــر تقرير البنـــك المركزي الأوروبـــي، الصادر اليوم الخميس، أن اجتماع صانعي السياســـة النقدية في البنك الشهر الماضي قد رجح الحاجة إلى رفع سعر الفائدة مرة أخرى، بهدف خفض التضخم إلى المعدل المستهدف، 2%.

وقـــال التقرير: «مـــع أن القرارات ســـتظل تعتمد على البيانات المُحدثة، فمن المرجح أن يكون رفع سعر الفائدة مرة أخرى ضرورياً ما لم تتحسن توقعات التضخم بشكل ملحوظ».

ووفق اســـتطلاع رأي أجرته وكالة رويترز للاقتصاديين خلال الفترة من 10 إلى 13 أغسطس ، من المتوقع أن يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى تنفيذ رفع جديد لأسعار الفائدة خلال اجتماعه المقرر في سبتمبر أيلول المُقبل، في خطوة قد تكون الأخيرة ضمن دورة التشديد النقدي الحالية، مع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن الحرب المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران.

وتتوقع أغلبية واســـعة من الاقتصاديين رفع سعر فائدة الإيداع بمقدار 25 نقطة أســـاس ليصـــل إلى 2.5% خلال سبتمبر، ثم الإبقاء على السياسة النقدية دون تغيير حتى منتصف عام 2027 على الأقل.

وتعكس هذه التوقعات تغيراً واضحاً في نظرة الأســـواق خلال الأشـــهر الماضيـــة، بعدما أدى اســـتمرار التوترات الجيوسياسية إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات أعلى مما كانـــت عليه قبل اندلاع الحرب بنحـــو 25%، وهو ما انعكـــس على تضخم منطقة اليورو الذي ارتفع إلى 2.9% في يوليـــو، مبتعداً مجدداً عن مســـتهدف البنك المركزي البالغ 2%.

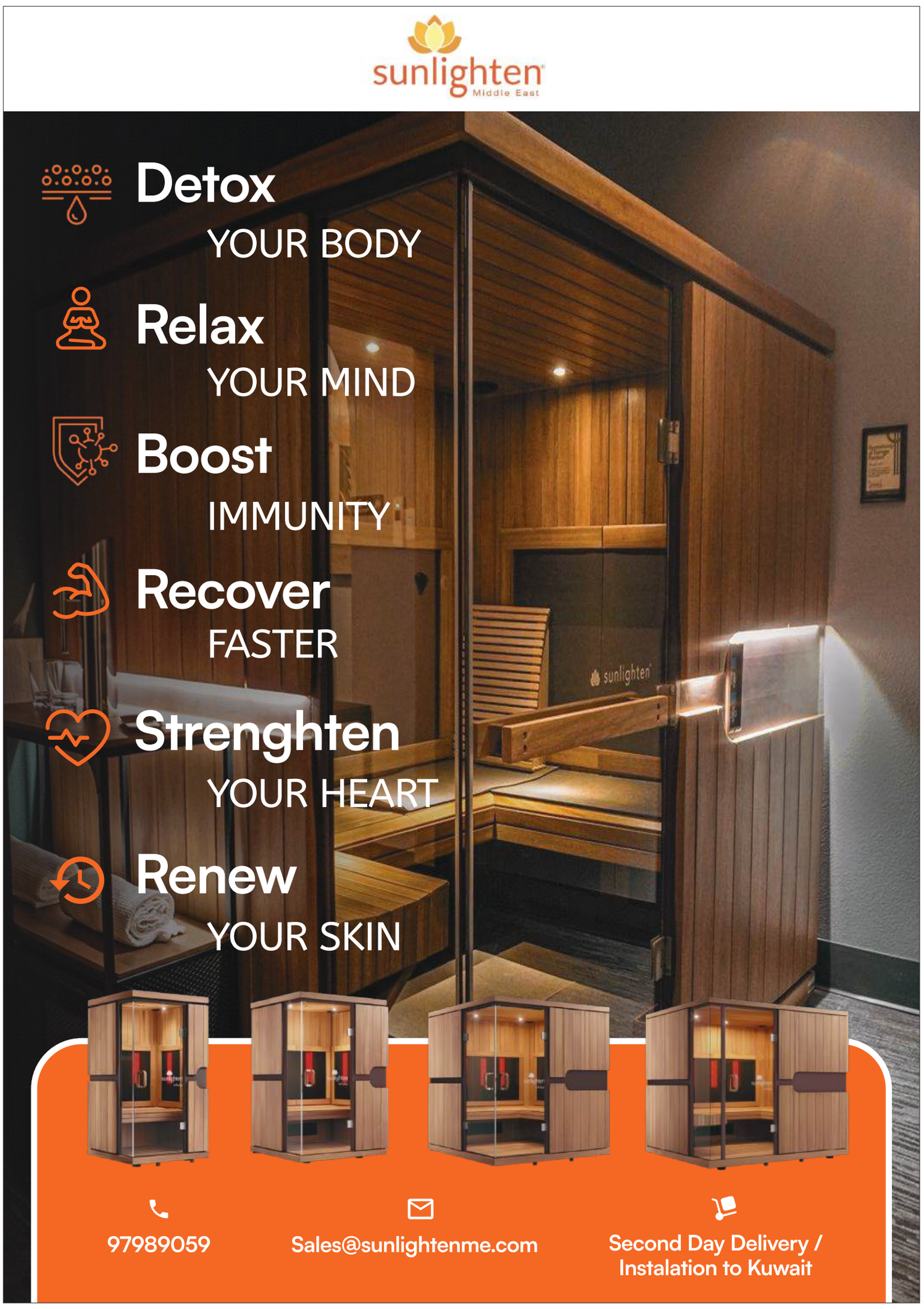

الاقتصادية ALEQTISADYAH
الموقع الالكترونى
رئيس التحرير
هشام الفهد
نستقبل الأخبار على البريد التالى
للتواصل
مدير التسويق والإعلان
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf
www.aleqtisadyah.com
editor@aleqtisadyah.com
news@aleqtisadyah.com
50300624
حازم حيدر
@aleqtisadyahkw